

## الفصل العاشر

### الوحدة الوطنية الإريترية

#### المحتويات:

- ١ - الانتماء والولاء
  - ٢ - مفهوم التعايش في إطار الدولة الحديثة
  - ٣ - تجديد الذات الوطنية
- الخلاصة

إن الحديث عن الوحدة الوطنية مسألة حساسة وحيوية لها تأثيرها المباشر علي شعبنا ومصيرنا حاضراً، ومستقبلاً. وعندما نتطرق لهذه المسألة فإننا نعنى وحدة الشعب الإريتري. كما هو معروف أن وحدة إريتريا أرضا وشعباً كانت مستهدفة منذ وقت طويل بفعل المؤثرات الاستعمارية المتعاقبة علي إريتريا. ويكفى أن نذكر المشروع البريطاني في فترة تقرير المصير والذي كان ينادى بتقسيم إريتريا، إلا أن الشعب الإريتري وبوعيه الفطري أفضل تلك المؤامرة وفي وقت مبكر منذ بداية نمو الحركة الوطنية. وكفى الضرر الذي لحق بقضية الشعب الإريتري من جراء الانقسام الطائفي وسط شعبنا في فترة حساسة وحاسمة من تاريخه، وهي فترة تقرير المصير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والمتمثل في الحزبين الرئيسيين: الرابطة الإسلامية، وحزب اندنت للإتحاد مع إثيوبيا والذي كانت أغلبيته من المسيحيين الإريتريين، وكان المستفيد الوحيد من ذلك الانقسام الجهات المعادية، لطموحات شعبنا المشروعة في نيل استقلاله الوطني، وهكذا فمنذ الأربعينات عمدت الحكومة الإثيوبية إلى سياسة (فرق تسد) لاستمالة العنصر المسيحي الإريتري لمنعه من المشاركة في العمل الوطني، مستخدمة كل الوسائل والطرائق المتاحة بما فيها استخدام الكنيسة؛ مما كان لها أثر كبير حينما طالب العديد من سكان المرتفعات بضم إريتريا إلي إثيوبيا، الأمر الذي جعل الإرادة الوطنية الإريتريه تواجه تعثرات كبيرة بسبب ذلك الموقف، كما تكرر هذا الأمر عند بداية مراحل الكفاح المسلح، حين تركت القوة الإريتريه الإسلامية تواجه مسئولية هذه المرحلة بكل أبعادها ومخاطرها، بل وتمكن العدو أيضا من تجنيد الكثير من أبناء المرتفعات

---

(١) جبهة التحرير الإريتريه: البرنامج المرحلي والتفصيلي، ص ١٢ - ١٣ .

ضد الثورة الإريترية (قوات الكماندوس)، بحجة أن الثورة الإريترية هي ثورة المسلمين وليس للمسيحيين مكان فيها وكانت هذه المواقف ضرية في صميم الوحدة الوطنية وتكريساً للانقسام<sup>(١)</sup>.

وكان رد الفعل الإثيوبي تجاه المواقف الوطنية من المسلمين عنيفا، حيث بدأت بتوجيه سهامها المسمومة في ضرب الركائز الأساسية التي تعتمد عليها التربية الوطنية الإسلامية: حيث قررت الغاء اللغة العربية من الحياة الثقافية والاجتماعية، وغلق المعاهد الدينية، وعرقلة بناء المساجد، وتعويق إقامة الشعائر الدينية الإسلامية، واضطهاد المسلمين وحرمانهم من كافة حقوقهم المشروعة. وكان ذلك كرد فعل للمواقف الوطنية عندما رفض المسلمون في الأربعينات ضم إريتريا إلى إثيوبيا، ورفض طمس الكيان الإريترى المميز الذي يضم المسلمين والمسيحيين كوطن للجميع، وما تلاه من تصفية المسلمين وتفشي الظلم عليهم حتي بعض صدور القرار الفيدرالي وكرد فعل، قامت الثورة الإريترية لدفع هذه المظالم دفاعاً عن الوطن المغتصب والدين والعرض ثم الأرض التي تحتضن هذه المقدسات.

وهكذا، استمرت إثيوبيا التوسعية في الانحراف بقضية إريتريا من مسارها الطبيعي نحو الاستقلال إلى الفيدرالية ثم الاستعمار المباشر، فانها استمرت في سياساتها الرامية إلى تعميق ذلك الانقسام خاضعا للمصير المظلم الذي قاده إليه؛ لأنها كانت تدرك أن الشعب المنقسم علي نفسه من المستحيل أن ينهض لنيل حقوقه المشروعة، ولكن لم تتعامل

(١) بحث موزع إلي الجماهير الإريترية، من النخبة الإريترية بجدة.. كمشروع دولة إريتريا الاتحادية لإيجاد مخرج وكحل مطروحه للنقاش.

قيادة الثورة والقوى الوطنية بقيادة الزعيم الوطني القائد عثمان صالح سبي في تلك الفترة بردود فعل مع تلك الممارسات، ولكن تعاملت مع هذه المواقف ببعده النظر عندما كررت نداءاتها ودعواتها لسكان المرتفعات بضرورة المشاركة في العمل الوطني، بحيث تتوسع دائرة المشاركة وفقاً لمفاهيم الوطنية، بصرف النظر عن الدين أو الإقليم أو العنصر... لأن القضية قضية الجميع والابتعاد عن المنزقات التي كان يهدف إليها الاستعمار الإثيوبي. وحفاظاً على الوحدة وإيماناً بمبدأ المشاركة الوطنية من الجميع وطناً يعيش فيه المسلم والمسيحي ضمن رؤية مشتركة لمستقبل إريتريا المستقلة، فإن مشاركة أبناء المرتفعات المسيحيين في مرحلة من مراحل بداية الثورة برغم المواقف السابقه الذكر والتي خلقها الاستعمار، اعتبرت انتصاراً وطنياً عكس رغبة وطنية صادقة في إقامة وطن واحد لا فوارق فيه وتسود فيه قيم العدالة والمساواة بين الجميع وهكذا..

عندما نذكر هذه المواقف التاريخية من مرحلة نضال شعبنا، فليس إلا بغرض التذكير وأخذ العبر من الماضي القريب؛ لأن الماضي يكمل للحاضر والمستقبل ولكن من المفارقات المحزنة وبعد أن أنجز شعبنا استقلاله الوطني أن يطالب المسلمون وبعض القوى الوطنية الأخرى في إريتريا المستقلة وبعد ثلاثين عاماً من النضال والتضحية - إقرار اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد بجانب التجريدية، والتأكيد على بعض الثوابت الوطنية والتي سيأتي ذكرها في ختام هذا الموضوع؛ نظراً لأهميتها، والعمل على تجرئة إريتريا، متجاهلين ثقافة المسلمين المتمثلة في اللغة العربية، باعتماد الحكومة علي بعض السذج من الكوادر المحسوبين علي الإسلام تحت شعار العلمنة والابتعاد عن الدين، والإسلام برئ منهم، وهذا

يولد الغبن في نفوس أبناء الوطن الواحد. وكأن تضحيات الشعب الإريتري لم ترق إلي استعادة هذه الحقوق الأساسية والتي تعتبر من الثوابت الوطنية ومن المستغوبه كيفه ينكر نظام وطنى إريتري لمثل هذا الحق، وهو يعي قمامة هذه الأمور والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية في قيام الثورة وإعلان الكفاح المسلح عام ١٩٦١ لمقاومة هذا الاستبداد والظلم.

والجدير بالذكر هنا أننا حتي هذه اللحظة لم نتهم النظام الحاكم في إريتريا بانحيازه للمسيحيين ضد المسلمين، لأن التذمر وعدم الرضا من الأوضاع السائدة في إريتريا من الجميع دون استثناء بسبب التسلط وسن سلسلة من الإجراءات القانونية، والتي أقرت في الدستور الإريتري مؤخراً أخذ<sup>(١)</sup> النظام ينهج سياسة الدولة العلمانية. وهذه القوانين تتعارض مع

(١) بعض التعليقات حول هذا الموضوع أهمها: -

أ - عدم إقرار اللغة العربية كلغة رسميه بجانب التجرينية.

ب - قانون الجنسية والذي يتعارض في بعض جوانبه مع الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالنسب، حيث هناك الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تجعل النسب للرجل وليس للمرأة وذلك بحجة منح المرأة حقوقها، ولا يعق إطلاقاً منح الجنسية الإريتريّة للأجنبي من الأم الإريتريّة، كما تتفق فيه جميع الأعراف والقوانين الدولية باستثناء إسرائيل.

ج - عدم إقرار التعددية السياسية ومبدأ الديمقراطية والحوار الديمقراطي في البلاد.

د - ملكية الأرض للدولة.

هـ - المساواة بين الرجل والمرأة ونحن لسنا ضد هذا المبدأ فيما يتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كامله غير منقوصة للمرأة على ألا يتعارض هذا المبدأ مع الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق باليراث، والتجنيد الإجبارى للمرأة هذه الأمور تتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية.

و - إقرار القسم باسم الشهداء في الدستور الإريتري، وهذا يخالف الشريعة الإسلامية وجميع الديانات السماوية، والقسم بغير الله «كفر» لأن الإنسان مهما علا شأنه لا يملك شيئاً لنفسه.

مبدأ التعايش في وطن التعدد وخاصة في إريتريا. إن بناء دولة التعايش الدينى والثقافى والحضارى يمثل الركيزة الأساسية لحماية استقلال إريتريا، والذي بدونه لن تستقر الأمور ويعرض مكاسب شعبنا إلي مخاطر جمة عاجلاً أم آجلاً، ولسنا في حاجة إلي مثل هذه المخاطر التي تتفق بعض جوانبها في المحن التي عاشتها دول كثيرة في أفريقيا والتي فقدت وطنها واستقلالها بسبب صراعات طائفية كان يمكن تلافيها. ولو تلاقت النيات الحسنة في تعميق جذور التعايش الثقافى والدينى، ولو اعترف كل طرف بدور ومكانة وأهمية الطرف الآخر، لما حدث ما نشاهده في أفريقيا فى التاريخ المعاصر من الحرب الأهلية المدمرة التي التهمت بعض الدول الأفريقية.

وعودة إلي تاريخنا القديم وبرغم المخططات الإثيوبية، فان وحدة الشعب الإريتري قد تأكدت، وذلك نتيجة للمعاناة المشتركة للمسلمين والمسيحيين علي السواء. فشعبنا بأكمله قد تعرض وبمستوى واحد وخاصة في عهد الدرق إلي البطش والإرهاب والإبادة والتشريد .. وأيضاً، فان شعبنا بكامله قد نهض ضد جبهة التسلط الإثيوبى، ومن ثم أصبح يعزف لحنا واحداً وهو النضال ضد الاحتلال الإثيوبى ومن أجل تحرير إريتريا واستقلالها. هنا وعبر المعاناة المشتركة والنضال المشترك توحدت جماهيرنا واختفت الحساسيات الطائفية وإلي الأبد، وبالتالي فقد العدو أحد أهم أسلحته الخطرة التي كان يستعملها لضرب ثورتنا وإجهاض قضيتنا الوطنية ومن خلال مبدأ التعايش والتعدد، يمكن أن نحافظ على وحدتنا كما حافظنا عليها في الماضى. وفق هذا المفهوم يجب أن يبذل كل أبناء الشعب الإريتري، مسلمين كانوا أو مسيحيين، كل جهودهم وخاصة الطبقة

المثقفة والمستنيرة والمناضلين وكل القيادات الوطنية لتعميق هذا الفهم، وما نأمل أن يدعمنا فيه الأشقاء والأصدقاء والقوى الدولية، لكي تساهم إريتريا الدولة في بناء الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر<sup>(١)</sup>.

ولتأكيد هذه المفاهيم، سوف اتناول بالدقة عدة نقاط لها أهميتها وتساعدنا في فهم الوحدة الوطنية، وفق مفاهيم علمية وصحيحة لفرض روح الوحدة الوطنية، ومن خلال تأكيدنا لهذه المفاهيم التي تساعد علي الالتزام بالوحدة.

### الانتماء والولاء:

ولعل من الأخطاء التي يقع فيها الكثيرون من أبناء منطقتنا، هو المساومة بين الانتماء والولاء وكأنهما حقيقة واحدة مع العلم أن الانتماء إلي أية دائرة تاريخية أو طائفية أو قبلية، هو موروثاً حقيقياً ليس للإنسان دخل فيه، فالإنسان لا يتحكم في القبيلة التي ينتمى إليها، كما أنه ليس بمقدوره أن يمتنع من الانتماء إلي عائلة محددة أو دين محدد، لأن كل هذه الأمور هي معطى موروث يولد مع الإنسان لذلك لا دخل له به<sup>(٢)</sup>.

بينما الولاء هو خيار يتخذه الإنسان ويترتب علي ضوئه بعض المواقف والسلوكيات، وفعل والتزام: فالإنسان يولد في عائلة، وعلى دين

(١) مرجع سابق : مدخل للركائز الأساسية حول مستقبل إريتريا.

(٢) محمد محفوظ : مرجع سابق، ص ٥٦.

ولا يختارهما، في حين أنه يلتزم بوطن أو مدرسة فكرية أو سياسية، فالانتماء وضعيه طبيعيه، لا تتحول إلي وضعيه سياسية إلا إذا انتقلت من حالة الانتماء إلي حالة الولاء<sup>(١)</sup>، ويمكن للإنسان أن تتعدد انتماءاته، لكنه من الضروري أن يتوحد ولاؤه ولا تناقض بين تعددية الانتماء ووحدة الولاء. كما أن الوحدة الوطنية ليست معطى ثابتاً أو مسبقاً، بل هي عملية متكاملة تصنع عن طريق دينامية اجتماعية، تتجه باستمرار صوب تمتين اللحمة الداخلية، وتوفير كل الأسباب التي تكرس هذه الدينامية في هذا الاتجاه.

وبهذا التعاقد، تشكل شخصية اعتبارية لمختلف أبناء المجتمع، ويسعى كل فرد من أفرادها الي تمتين مبادئ هذا التعاقد وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدده.

وما يحدث في الصومال الشقيق اليوم - وعلي سبيل المثال لناخذ منها العبر - هو ركام السنين الغابرة، بأحداثها المختلفة وتعقيداتها المتعددة التي أوجدت ذاتا وطنية مشوهة، ليست واضحة المعالم، وصريحة البنيان والهيكل، لذلك فالصومال بحاجة إلي إعادة صياغة الذات الوطنية، علي قاعدة المصالح الأجماعية الواسعة، بما له من خصوصية أكثر من غيره في الوحدة بحيث يصل إلي واقع وطنى جديد، يعتمد التنوع ويحترمه، دون أن يفرط بحبل الوحدة وقدسيته وضرورتها الملحة اليوم. وحدة وطنية لا تعسف فيها ولا إسفاف، وحدة القضية الوطنية والوطن الواحد، وحدة المصير المشترك، وحدة البناء والتطوير، وحدة الإنسان من

---

(١) الوطن الصعب : الدولة المستعيلة - ص ٣١ دار الجديد بيروت - حوارات بين كريم بقرادوني وكريم مروة .

أقصى الوطن إلي أقصاه بهذه المعالم والمؤثرات، يعيد الصومال وحدته هذا هو الخيار الوحيد والحضارى، الذي يخرج الشعب الصومالى من مأزق عديدة وإشكاليات لا تحصى.

إن الوطن ينهض بنهوض قيم السلم المجتمعى والشراكة الوطنية بين الجميع ويسقط بيروز قيم التعصب والانغلاق علي الذات تاريخيا ووجودا معاصرا وهكذا، فإن قدر الشعب هو إعلاء قيم الشراكة الوطنية، وتذليل كل العقبات التي تحول دون هذا الهدف المقدس. سواء أكانت هذه العقبات داخلية من أهواء ومصالح حيوية ذاتية مقيمة، أم خارجية تسعى نحو تفتيت أبناء الوطن الواحد تحت مسميات مختلفة وتبريرات عديدة ولا يهمها في النهاية إلا مصالحها الاستراتيجية. إن قيم الشراكة الوطنية هي التي توفر الظروف الذاتية والموضوعية، لإنهاء الانغلاق الداخلى والقبلى وتحيط مؤامرات الخارج التي تسعى نحو التفتيت والتقسيم، وإن الوطنية الحققة تبدأ بالقبول النفسى والعقلى، بأخذ المعايير علي قاعدة الوطن الواحد والمصير المشترك.

وهذا القبول بدوره يبلور صيغ التفاعل والتضامن مع الآخر اجتماعيا وثقافيا ووطنيا، فتجديد الذات الوطنية يبدأ فعليا حين يتم الإقلاع عن العناوين الضيقة والدوائر المغلقة، والتعصب الطائفى الأعمى الذي يغذي كل دوائر الانفصال الشعورى والاجتماعى والسياسى، ويغذى كل غرائز التجزئة والتفتيت والتقسيم، وعليه فإن أمن الذات يرتبط بأمن الوطن ولا يمكننا أن نتصور أمنا مجزءاً، لفئة اجتماعية دون أخرى لأن هذه التجزئة هي التي تولد كل العمليات المضادة للأمن الشامل. ولهذا، فلا أمن للوطن الا بأمن مواطنيه، ولا قوة للوطن، إلا بقوة مواطنيه، والانكسار يصيب المواطن وهو في حقيقة الأمر يفتح هوة في الجدار الوطنى.

ويمكن للانسان أن تتعدد انتماءاته لكنه من الضروري أن يتوحد ولاؤه ولا تناقض بين تعددية الانتماء وواحدية الولاء، وإن أي خلل في دائرتي الانتماء والولاء يعني علي المستوى العملي تأسيساً لمجموعة من المشاريع منها الحرب الأهلية أو مشاريع ضياع وفقدان البوصله الناطقة لاتجاه الحركة الاجتماعية فالعقد الوطني هو عبارة عن تعاقد مجموعة الإرادات الوطنية ورضائها، علي صيغة توافقية لإدارة شئون البلاد والعباد، وبهذا تتضح منظومة الحقوق والواجبات في شتي الحقول<sup>(١)</sup>.

كما أن الدولة هنا ليست أداة في يد فئة أو شريحة أو طبقه. بل هي دولة العقد الاجتماعي، بمعنى أن الدولة كمؤسسة قائمة حتي كيانها ووظائفها وأدوارها المختلفة علي قاعدة الرضا والتوافق، وكل مقتضيات العقد الاجتماعي.

ولذلك، فالوحدة الوطنية إذن ليست معطي ثابتاً أو مسبقاً، بل هي عملية متكاملة تصنع عن طريق دينامية اجتماعية، تتجه باستمرار صوب تمتين اللحمة الداخلية، وتونير كل الأسباب التي تكرر هذه الدينامية في هذا الاتجاه.

فالتعاقد الاجتماعي يقتضى أن كل اتفاق «معدل علي شيء في مقابل التنازل عن شيء بكيفية إرادية»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا التعاقد تشكل شخصية اعتبارية لمختلف أبناء المجتمع، ويسعى كل فرد من أفرادها إلي تمتين مبادئ هذا التعاقد وحمايته من الأفكار الداخلية والخارجية التي تهدده.

(١) مرجع سابق ص ٥٧ .

(٢) سعيد بن سعيد العلوي: نشأة وتطور مفهوم المجتمع العربي في الفكر العربي الحديث، المستقبل العربي - بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ٤ / ١٩٩٢ .

وتأسيساً على هذه المسألة، من الضروري أن ينظر إلي الأمور نظرة موضوعية دون أن ننظر إليها بالحساسية؛ لأن الانتماءات التاريخية والثقافية والدينية واقع موضوعي في المجتمعات المعاصرة، وليس بمقدور أي أنسان أو أية جهة تغيير هذا الواقع الموضوعي، أو التشكيك فيه مهما بلغ الانسان من الرقى والتقدم في المجتمع، وباستمرار هذه الانتماءات الموضوعية، تبشر بدورها الإيجابي في إثراء الوحدة الوطنية ومفهومها السياسي والاجتماعي، إذا كان التعامل السياسي والثقافي مع هذه الانتماءات تعاملأ حضارياً، بعيداً عن كل مفردات التعصب والقطيعة والإلغاء والتشكيك التاريخي والمعاصر.

كما أنها قد تتحول إلي خط دفاع عن الذات إذا كان التفاعل سنياً وبعيداً عن كل أبجديات الحضارة والعصر إذا أخذ طابع التجاهل أو الإلغاء أو التفاضل عنها، وعدم إدراك خصوصيتها، لا يؤدي إلا إلى المزيد من تثبيت أهل الانتماءات بانتمااءاتهم؛ لأن الانتماءات الموضوعية كما أوضحنا سالفأ، حقائق تاريخية لا يمكن إزالتها عن الخريطة الاجتماعية وأن أي تعسف في العلاقات مع هذه الانتماءات الموضوعية، يؤدي إلي البحث أو تأسيس مشاريع عدة للوطن والدولة، ومن ثم تتصارع مع بعضها بكل أسلحة الصراع، ويكون الخاسر الكبير في المحصلة النهائية هو الوطن الذي يشمل الجميع ويستوعب كل التنوعات في أطروحية فعالة. لأن النظام السياسي الذي لا يلبى المتطلبات الطبيعية للمواطن ولهذه الانتماءات ينفصل تلقائياً عن القاعدة الاجتماعية، ومن ثم تمارس القاعدة الاجتماعية اللامبالاة المقصودة تجاه النظام الحاكم؛ لأنه لم يعط الناس شيئاً.

## مفهوم التعايش في إطار الدولة الحديثة:

إن بناء دولة مؤسسية، تعتمد علي المؤسسات والأطر الإدارية الحيوية، وتحقيق غاياتها، يعد من الأهداف النبيلة التي يسعى إليها المواطن الواعي بمعالم حاضره ومستقبله، والمدرك لمتطلبات النهوض المتكامل في هذا العصر، دولة تتجاوز كل نقاط التوتر التاريخية والطائفية والعرقية والقبلية، ومن أجل بناء وحدة وطنية حقيقية، قوامها القانون الذي لا يفرق بين مواطن وآخر، اتكاء علي عرقه أو قبيلته أو انتمائه التاريخي، بل هو قانون يصهر كل هذه التنوعات، ويجعل كل مواطن ينتمي إلي الدولة ومؤسساتها المختلفة، بلا وسيط قبلي أو جهوى أو طائفي ومهما يكن من أمر.

وإن بروز حالة معينة في ضرورة إبراز الخصوصيات التاريخية والثقافية عند كل طرف في الدائرة المجتمعية الواحدة، لا يشكل خطراً حقيقياً علي الوحدة الداخلية للمجتمع؛ لأن هذه الخصوصيات ليست الشكل الوحيد والنهائي لإنتماء الإنسان إلي تاريخ محدد أو ثقافة معينة، فثمة دائرة انتماء أخرى، تشمل وتستوعب كل هذه الخصوصيات وهو الانتماء إلي القاعدة المشتركة التي تجمع الجميع ألا وهو «الوطن»<sup>(١)</sup>.

وهو الانتماء الذي يشمل الجميع، ويفيد من كل الخصوصيات والدوائر الثقافية المتعددة، بما يطور الوطن ويشري حركته عبر التاريخ. ومن المؤكد أن تطور الوطن مرهون بمدى القدرة النظرية والعملية، وعلى بلورة رؤية أو نظرية وطنية تستوعب كل الخصوصيات، وتدفع بإرادتها تجاه

(١) مرجع سابق : ص ٥٤ - ٥٥ .

البناء الوطنى الشامل، فالوطن فى المحصلة النهائية هو إرادة جميع الخصوصيات فى العيش المشترك.

ويدور الدولة فى تعميق أسس السلم المجتمعى، يتسع الوطن لدارسه المختلفة، وتباشر كل واحدة منها دوراً أساسياً فى تكريس هذه الأسس وقيمتين أوأصر الوحدة الوطنية.

وضمن هذا المفهوم والإطار، يبسءالوطن وعاء ضرورياً لأنه وطن التعايش والتعدد، واستيعاب التنوع معه، تحول إلى ثروة فعلية، تزيد من آفاق المجتمع وروافده الإنسانية.

وإن ضامن التنوع المجتمعى والتعدد الثقافى فى الإطار الواحد، هو القضية الوطنية، التى تتسع للجميع، وتنتظر الإثراء والفعالية من مختلف دوائر التنوع والتعدد، وهذا يعنى أن هذه الدوائر فى علاقاتها مع بعضها تتجاوز العناوين العصبوية الضيقة، إلى رحاب المواطنة التى يشترك فيها الجميع. وعلاقات المواطنة وحدها تكفل للتعددية مضموناً صحيحاً، إذ هى حاصل إعادة توزيع أفراد المجتمع وفئاته داخل الكل الاجتماعى على قاعدة، الولاء للوطن، والولاء للنظام المدنى الديمقراطى، فتتوزع الحقوق تبعاً لذلك على مواطنين يكون وازع السياسة والتمثيل لديهم خدمة الحق العام، لا حيازة حق العصبية وتجديده من طريق هضم حقوق عصبيات أخرى»<sup>(١)</sup>.

وكما أوضحت سابقاً، وفى اعتقادى أنه ليس هناك أية عقبة حتى الآن فى رؤى وتوحيد جهود المسلمين والمسيحيين فى التلاقى البناء

(١) عبد الاله بلقزيز التعددية السياسية، جريدة الحياة اللندنية ٣١ / فبراير / ١٩٩٦.

والتنمية والتعمير، التي تنتظم عموم البلاد وبناء أطر التعايش الدينى والشقافى بين الطائفتين، اللتين تشكلان جناحى الاستقرار والرخاء وبناء الدولة الإريترية المستقلة.

ويعلن الزعيم الوطنى عثمان صالح سبى رأيه فى مسألة قضية الوحدة الوطنية والخلافات الإريترية، قائلا:

«إننى مع معالجة الواقع الإريترى بحلول واقعية، تمنع شعور أية فئة بالغبن وتؤمن بالتوازن العادل ... ولكن، لابد من الاعتراف بأن هناك مسلمين يميلون، بحكم تكوينهم الجغرافى والتاريخى والشقافى إلى الارتباط بأوثق الروابط بالأمة العربية، مع اتخاذ اللغة العربية لغة رسمية لهم، كما أن هناك وبنفس القدر مسيحيين، يتخذون التجريدية لغتهم الرسمية ولهم ارتباطات تاريخية ودينية وثقافية بإقليم التجراى الإثيوبى المجاور، وهناك نزعات إقليمية وقبلية لها ارتباطات خاصة بخارج الحدود الإريترية، وهذه الحالة ليست خاصة بإريترى وحدها فمعظم أقطار العالم لها نفس الواقع والسمات.

إنما الخطورة تأتى عندما يتجاهل فريق وطنى مصلحة الفريق الآخر، ويحاول فرض سماته الخاصة على الآخرين»<sup>(١)</sup>.

ومما لا شك فيه أن هناك مصالح مشتركة بين فئات إريترى المتباينه، كما أن هناك نقاط التقاء يمكن تنميتها بحيث يصبح الكيان الإريترى منسجماً مكملاً لبعضه بعضاً وفق التعدد والتعايش والإقرار بالواقع العملى، دون القفز فوق الواقع، وإنجاز هذا الانسجام هو من مسئولية

(١) عثمان صالح سبى: جذور الخلافات الإريترية وطرق معالجتها، ١٩٧٨/٢/٢٠ ص ٧.

النخبة الحاكمة بالدرجة الأولى جميع القيادات الإريترية المختلفة، فإن الدور المؤمل من الدولة في هذه المسألة، هو توفير المناخ الوداعي والتعايش بين شرائح المجتمع المتعدد وحمايته من كل الأفكار التي تهدد مسيرة التعايش في المجتمع، وذلك عبر تطوير الوعي والفكر والحوار والتفاهم والتعاون، وتطوير وسائل الإدارة والتنظيم الاجتماعي، وترشيد الطاقات، والتوجيهات وتحسن بالتالي من آليات تحقيق الوحدة الوطنية المجتمعة وبدون ذلك يتدهور الوعي الاجتماعي، ويتحول من وعى وطني إنساني سليم، إلي وعى إثني أو مناطق «جهوى» أو عشائري، أو طائفي وبهذا تتدهور كل شروط الوحدة الوطنية، وتضعف كل خطوط وحدة المجتمع، في إطار احترام التنوع. ووفق هذه العملية، تتحول الدولة إلي أداة للمسلم المجتمعي، وإطار لتنظيم مصالح جميع أبناء المجتمع بدون تمييز أو ميل لمجموعة دون أخرى<sup>(١)</sup> في جميع المجالات.

وخير دليل على ذلك استقلال إريتريا في إطاره السياسي الراهن، فهو يشكل تجربة رائدة لتعايش الثقافات المتباينة والسلالات العرقية المختلفة، في منطقة القرن الأفريقي ومناطق أخرى من العالم. لإريتريا تمثل نموذجاً للقطر المتعدد الثقافات والعروق.

وهكذا، فإن مفهوم التعايش المشترك بين هذه التنوعات علي القاعدة المشتركة: الإنساني، والديني، والثقافي، والوحدة الوطنية، والمصالح الحاضرة والمستقبلية، والتعايش السلمي، يعني بشكل محدد استبدال تقنيات عتيقة قمعية إلي أساليب سلمية، تقوم علي الحجة

---

(١) مصدر سابق: الكلمة، ص ٥٦ .

والبرهان، وتحكيم الرأي العام لا على الإقصاء والنفي والتجاهل، وتبقى الحدود التي تحافظ على منهجية هذا التدافع، هو الولاء للأمة والمجتمع والوطن، والتعايش الذي نسعى إليه لا يعني بالضرورة تطابق وجهات نظر الجميع في كل القضايا والأمور، وإنما يعني العمل على تأسيس وحدة سياسية - وطنية ترعى مصالح الجميع ويشارك في بلورتها الجميع.

### زجديد الذات الوطنية:

إن الحديث عن الوحدة الوطنية، يجرنا إلى الحديث حول ضرورة تجديد ذاتنا الوطنية : كما هو معروف أن ركام السنين الغابرة من تاريخنا القديم فى إريتريا وعبر نضالات طويلة، أجهضت فيه مشاريع التقسيم وحافظت على وحدة الأرض ووحدة الشعب، مما أوجد ذاتاً وطنية قوية ومتمينة توحد الشعب مبنية على أساس قاعدة المصالح الاجتماعية الواسعة لتصل إلى واقع وطنى جديد يعتمد التنوع ويحترمه، دون أن يفرط فى جبل الوحدة وقديستها وضرورتها الملحة. هكذا كان تاريخ آبائنا وأجدادنا، الذين حافظوا على وحدتهم بهذا المفهوم والأسس والمبادئ الوطنية الصادقة، وحدة وطنية لا تعسف فيها ولا إسفاف، وحدة القضية الوطنية، والوطن الواحد رغم الظروف والمعاناة التى عاشوها، وحدة المصير المشترك، وما ينبغى أن يكون اليوم بعد إنجاز الاستقلال الوطنى، من جيلنا المعاصر، التأكيد على وحدة البناء والتطوير، وحدة الانسان من أقصى الوطن إلى أقصاه، بصرف النظر عن منبته الأصلى أو تشكيله التاريخى. بهذه المعالم والمؤشرات، نعيد بناء ذاتنا الوطنية فى إريتريا، ونعمق أسباب الوئام الاجتماعى الوطنى، وهذا هو المخرج الوحيد والحضارى الذى يخرجننا جميعاً، شعباً وأرضاً، من مأزق عديدة نحن فى غنى عنها.

إن الوطن ينهض، ينهوض قيم السلم المجتمعي والشراكة الوطنية، ويسقط ببروز قيم التعصب والانغلاق على الذات تاريخياً ووجوداً معاصراً، وإن قدرنا في إريتريا حكماً ومحكومين جميعاً هو إعلاء قيم الشراكة الوطنية في كل شيء، وتذليل كل العقبات التي تحول وهذا الهدف المقدس، سواء كانت هذه العقبات داخلية من أهواء ومصالح عصبوية مقيته للذات وخاصة حب السلطة والانفراد بها دون الآخرين بحجج غير مبررة، أو خارجية تسعى نحو تفتيت أبناء الوطن الواحد تحت مسميات مختلفة، وتبريرات عديده لا يهمها في النهاية إلا مصالحها الاستراتيجية في المنطقة .

### الخلاصة:

أن قيم الشراكة الوطنية هي التي تفرض الظروف الذاتية الموضوعية، لإنهاء الانغلاق الداخلي، وتحيط مؤامرات الخارج التي تسعى نحو التفتيت والتقسيم، وأن الوطنية الحققة تبدأ بالقبول النفسي والعقلي، بالآخر المغاير على قاعدة الوطن الواحد، والمصير المشترك، هذا القبول بدوره يبلور صيغ التفاعل والتضامن مع الآخر اجتماعياً وثقافياً ووطنياً.

لهذا؛ فلا أمن ولا استقرار للوطن إلا بأمن مواطنيه، ولا قوة للوطن إلا بقوة مواطنيه وكل انكسار، يصيب المواطن هو في حقيقة الأمر يفتح هوة في الجدار الوطني.

ولهذا من الضروري أن ندرك حقيقتين أساسيتين:

أولاهما: أن كل تعبئة ثقافية اجتماعية سياسية بحجة فرض ثقافة

معينه تحت أى مبرر أو عنوان كان، هى فى حقيقة الأمر تعبئة مضادة للوطن ومصالحته الاستراتيجية؛ لأن هذه التعبئة تفتح الأبواب جميعاً لاحتتمالات التفكيك الاجتماعى والتشردم الوطنى.

**ثانيتها:** أن الالتزام بالتنوع الثقافى والتنوع الاجتماعى، يعد البوابه الوحيدة لتحقيق الوحدة الوطنية، وهو الذى يجعلنا نستفيد من التنوع المجتمعى بما يشرى الساحة الوطنيه داخليا وخارجياً، لأن هذا الالتزام يوحد المواطنين ولا يفرقهم، ويحافظ على كرامتهم وأمنهم جميعاً بدون تمييز أو تفرق وبالتالى، فإننا مع التنوع الذى يؤدى إلى الوحدة الوطنية المتكافئة التى يجد فيها الإنسان الإرتى نفسه، وضد التنوع الذى يقود إلى الانطواء والانعزال عن الجماعة الوطنية.

ومن أجل الوحدة الوطنية، يبقى الوطن ووحدته المجتمعية، من القضايا الإستراتيجية وذات الأولوية، التى ينبغى أن نعمل جميعاً، كل من موقعه وحقل اختصاصه، على صيانة الوحدة الوطنية، وتمتين الجبهة الداخلية بالحوار والحوار الديمقراطى، وتقبل آراء الآخرين من أبناء الوطن الواحد، وسد الشغرات التى تحول دون الانصهار الوطنى والاندماج الاجتماعى، ولهذا ومن منطلق الحرص على الوحدة الوطنية، نؤكد الثوابت الوطنية التالية:

١ - ينبغى أن ينصب اهتمامنا جميعاً، ومن أجل ترسيخ قيم الوحدة الوطنية ومبادئ الاندماج الاجتماعى، على عدم تهميش فئة ضد فئة أخرى، فليس من المصلحة الوطنية فى شىء، أن يسمح لأى طرف أو يتم التفاضى عن أى طرف آخر؛ لأن هذه التصرفات هى التى تفتت

قيم الوحدة الوطنية، وتقضى على الإمكانية الفعلية لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

وليعلم الجميع أن السماح للغة التعصب والإتهام والتوتر بالبروز، يعنى إعطاء الفرصة لتقويض الوطن من الداخل فى المدى البعيد، لهذا ينبغى أن ينصب اهتمامنا وعملنا، على تأكيد شراكة الجميع فى بناء الوطن وأهلية الجميع وإصالتهم فى الانتماء إلى الجماعة الوطنية، والاعتراف بتقاسم اللغة وصنع القرار الخاص بالوطن، انطلاقاً من هذه المبادئ للحفاظ على وحدتنا الوطنية ومن خلالها نحافظ على استقلالنا الوطنى.

٢ - الإقرار بأن الشعب الإريتري يتكون من المسيحيين ومن المسلمين وهو شعب عريق فى مسيحيته وإسلامه، وليس هناك أى مجال لطغيان إحدى الطائفتين على الأخرى تحت أى ظروف أو مسببات، بل عليهما التعايش فى سلام كما كانا دائماً وأبداً، وشعبنا بكامله ويعد أن أنجز مهمة تحرير الأرض والإنسان بنجاح، أمامه اليوم مهمة صعبة مشتركة، وهى إنجاز مهمة البناء والتعمير وتغيير حياة البؤس والتشرد والشقاء التى يعيشها حالياً إلى حياة الاستقرار والازدهار.

٣ - يتميز شعبنا بالشناية الثقافية ودعامتها اللغتان العربية والتجريدية، وهما لغتان ذاتا جذور واحدة. وبالتالي تعتبران لغتين مشتركتين للشعب الإريتري بكامله، ويجب إن يكون تعليمهما إلزامياً فى المدارس والجامعات.

٤ - احترام الديانتين الإسلامية والمسيحية وعدم المساس بهما.

٥ - احترام المواطن وأمنه فى نفسه وعرضه وممتلكاته مسألة غير مسموح المساس بها إطلاقا .

٦ - لا يقيم المواطن الإريتري بمعيار انتمائه الدينى أو الإقليمى أو القبلى، ولكن بمدى صدقه وإخلاصه وكفاءته ويقدر عطائه للموطن .

٧ - إريتريا الحديثة التى ننشدها يجب أن يتساوى فيها المواطنون فى الحقوق والواجبات دون تمييز، وإن المعيار للمواطن الصالح فيها يكون بقدر إخلاصه للموطن ويقدر عطائه ولا مكان فى ذلك للاعتبارات الأخرى .

٨ - احترام العرف الذى يمثل تراثا هاما لشعبنا واحترام ما تعارف عليه الناس من القيم والتقاليد الحميدة الموروثة .

إن التمسك بهذه المبادئ من شأنه أن يعمق الوحدة الوطنية لشعبنا ، وفى نفس الوقت من شأنه تأمين السلام والأستقرار فى إريتريا ، حتى يتفرغ شعبنا لمعركة البناء والتنمية والتقدم، وهى معركة مستمرة بحكم أننا نسعى للأحسن .